**أسس ومبادئ الخدمة الاجتماعية (2)**

ثانياً- مبدأ حق تقرير المصير:

 يقوم هذا المبدأ على فلسفة الحرية هي أساس النمو وعن طريق هذه الحرية يكتسب الفرد الكثير من الخبرات.

 وقضية الحرية قضية هامة تعرضت لكثير من الجدل، كذلك تعددت مسميات مبدأ حق تقرير المصير فمنها: التوجيه الذاتي – المساعدة الذاتية – الاختيار الحر – حرية الإرادة – حرية الاتجاه

 ويشير حق تقرير المصير: إلى الاعتراف الواعي بحق المستفيدين وحاجاتهم إلى الممارسة الذاتية لقدراتهم لتحديد مصائرهم، ولكنه حق مشروط بتوفير الوضوح الكافي للموقف الإشكالي والإمكانات المتاحة توضيحاً يتيح لهم الاختيار الأفضل لصالحهم وصالح مجتمعهم في نفس الوقت، ويستثنى عند تطبيق هذا المبدأ من يثبت لديهم عجز وظيفي عن إدراك صالحهم أو صالح الجماعة أو صالح المجتمع ككل.

 ويقوم هذا المبدأ على الاعتراف بحق الإنسان في أن يحيا الحياة التي يختارها لنفسه وأن يتجه بحياته الوجهة التي يرغبها بإرادته والتي تنسجم مع قيمه ومعتقداته، ولا يعني التجاء العميل إلى الأخصائي عن طريق إحدى المؤسسات الاجتماعية أنه تنازل عن حقه في تقرير مصيره وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته، على ذلك يجب على الأخصائي أن يتجنب فرض أراء معينة أو حلول خاصة على العميل بشكل يؤدي إلى سلبه هذا الحق.

 وليس معنى ذلك أن حق تقرير المصير حقاً مطلقاً، وإنما يخضع هذا الحق لبعض القيود التي يفرضها صالح العميل نفسه أو صالح الأفراد الآخرين المتصلين به أو صالح المجتمع العام.

وحرية الإنسان وحقه في تقرير مصيره مرهونة بتوافر عدد من العناصر الشخصية أبرزها قدرته على تحمل المسئولية واتخاذ القرارات، وتقدير عواقب السلوك والآثار المترتبة عليه، وكذلك قدرته على تقدير الآخرين وحقوقهم في الحياة، لذا فإن مفهوم الحرية في الخدمة الاجتماعية مفهوم نسبي مرهون بالعوامل السابقة.

 ويتوقف منح العميل حقه في تقرير المصير على تفهم شخصيته وقدراته الجسمية والعقلية والنفسية ونموه الجسمي والعاطفي والعقلي، وقد يلجأ الأخصائي في بعض المواقف إلى سلب هذا الحق من العملاء إذا وجد من خلال الدراسة أن حالتهم لا تمكنهم من حسن استخدام هذا الحق والمحافظة عليه ومثال ذلك:

الأحداث المنحرفون، بعض حالات المرض النفسي والجسمي، حالات الإدمان الشديد على المخدرات والمسكرات، الأطفال الصغار، الحالات التي يقع منها ضرر على العميل نفسه كالرغبة في الانتحار، حالات الخروج على القوانين كالتعيش من السرقة، حالات التعدي على تقاليد المجتمع، حالات التعارض مع المستويات الخلقية كالكذب والتضليل.

 وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ وما له من دور في ممارسة الخدمة الاجتماعية إلا أن الأخصائي قد يصادف بعض الأوضاع الاجتماعية التي تحد من فعاليته في التطبيق خاصة في المجتمعات النامية:

- انتشار الجهل وارتفاع نسبة الأمية في الدول النامية وعلى الأخص في المجتمعات الريفية.

- انتشار ظاهرة التواكل في بعض المجتمعات تغذيها بعض الاتجاهات التربوية التي لا تعنى بإعداد الطفل للاستقلال الذاتي في المستقبل ولتوجيه شؤون نفسه.

- انخفاض متوسط الدخل الفردي بطريقة قد تعوق الفعالية المطلوبة لمبدأ تقرير المصير إذ يدفع الفقر والحاجة الملحة ببعض الأفراد إلى التنازل عن هذا الحق أو عدم الاهتمام به.

وخلاصة هذا المبدأ أن يعمل الإنسان فرداً أو جماعة أو مجتمع بحل مشكلاته وبناء مستقبله بقرار صادر عن قناعاته ولو ساعده الأخصائي الاجتماعي على اتخاذ القرار المناسب بحقيقة الموقف وحجم الإمكانيات المتاحة، وفائدة الحل أو الهدف الذي ينبغي التوصل إليه.

ثالثاً- مبدأ سرية المعلومات:

 عندما يتعامل الأخصائي الاجتماعي مع المستفيد فإنه يقوم بعملية دراسة متكاملة يحصل عن طريقها على المعلومات الكثيرة والتي لا يستطيع التصرف فيها دون موافقة المستفيد ضماناً لصالح المستفيد.

 ويقصد بالسرية أن يكون الأخصائي أميناً على معلومات المستقيدين وأسرارهم، والمحافظة عليها وضمان عدم تسربها. كما يعني احترام الفرد المستقيد والمحافظة على أسراره وئؤونه وتصرفاته الخاصة كلما أمكن ذلك ويشمل احترام التمايز بين الأفراد وبذل المساعدة للجميع دون تمييز لأن جوهر العمل هنا يعتمد على الاعتراف بقيمة الفرد بوصفه إنسان وتقدير طاقاته وأمكانياته.

 ويراعي الأخصائي اعتبارات معينة محافظة على مبدأ السرية منها:

1 – أنْ يكون المستفيد بالنسبة له هو المصدر الأساس للمعلومات والبيانات اللازمة لدراسة حالته.

2 – عدم الاستعانة بالمصادر الخارجية إلاّ في حدود ضيقة وبإذن منه.

3 – يلتزم الأخصائي في الحصول على البيانات اللازمة في حدود المشكلة التي يعاني منها المستفيد.

4 – لا يتحدث عن حالات المستفيدين مع غيره.

5 – لا يقوم الأخصائي بزيارة المستفيد إلا باتفاق سابق.

6 – حفظ كل ما يتعلق بالمستفيدين من تقارير ومستندات في أماكن خاصة يضمن لها السرية.

7 – تراعي المؤسسة أماكن خاصة بمقابلة الأخصائي مع المستفيد حفاظاً على السرية.

8 – أن يتجنب الأخصائي ذكر أي معلومات تدل على تشخيص المستفيد أو عنوانه عند استخدام الحالة لأغراض الدراسة.

ولكن هناك بعض الاستثناءات في تطبيق مبدأ السرية:

1 – حالات الأمراض المعدية والوبائية.

2 – الحالات التي تشكل خطراً على حياة المستفيد، مثل المرض العقلي.

3 – الحالات التي تشكل خطراً على المجتمع، مثل حالات الانحراف.

4 – حالات الإصابة باضطرابات شخصية واضحة تسيء للمجتمع.